حديث جانبي بين رولا وصفاء بحضور الحمود

مجلس الأمة طالب الحكومة برد التحية عند مناقشة القوانين الخاصة بالمواطنين

ـــة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.. بالإجماع

■ الصانع: هناك تعديلات جوهرية يعاني منها مرفق القضاء من باب الاستئناف والطعن في الترقية

يعقوب الصانع

■ العدوة: هدفنا إخراج الكويت من شبح البطالة وتقليل الهوة بين أصحاب الدخول المتوسطة والعالية

■ لولا تدفق النفط لما وجدنا قوت يومنا.. 50 عاما نصدر ولم ننوع في مصادر الاقتصاد

خالد الشليمي

■ الشليمي: مقبلون على قوانين تمس المواطن مباشرة وأتمنى أن ترد الحكومة التحية بأحسن منها

في عمر المجلس واكثر من افكار طرحت كانت مهمة للشركات المعنية وينصف حقوقهم، ونصر على التطبيق بشفافية.

عبدالحميد دشتي: لاشك ان هذا القانون طال انتظاره وهي فرصة للمجلس ويعتبر من انجازات هذا المجلس وكثير من التعديلات مستفحة.

عبدالله التميمي: من دواعي سرورنا ان نتم هذه التعديلات على قانون الشركات ونحن ندعم هذا التوجه واخشى دائما اننا فقدنا الثقة في كبح طمع التجار وعلى القانون ان يخدم جميع الطبقات ولكن باختصار شديد ان ارحب بهذه التعديلات.

صالح عاشور: نتمنى ان يأتي دور الانجاز وتهيئة لدفع المشاريع للامام سواء على شكل قوانين او تعاون اقتصادي ومسؤولية الدولة زادت عن الفترة السابقة.

خليل عبدالله: هناك جانب تنظيمي وجانب لدور الشركات في المجتمع وهناك قصور شديد من هذا الجانب، والعمالة الكويتية لم نمنحهم من التسريع والتكريم والتدرج الوظيفي، هناك شركات تكدس الكويتيين في الوظائف الدونية ويجب ان نفرض عليهم نسبة محددة في وظائف القيادية العليا والوسطى، وارجو ان تنظر لهذه المسالة بعناية.

ورفع الرئيس الجلسة لمدة ساعة لاعطاء فرصة للجنة المالية لدراسة التعديلات والقوانين التي تم الموافقة عليها في المداولة الأولى.

وقد استؤنفت الجلسة في تمام الساعة 12.45 ظهرا.

الراشد: بنهاية اسماء المتحدثين هل يوافق المجلس على المداولة الأولى، اذن موافقة التصويت على المداولة الاولى لقانون الشركات نداء بالاسم.

الحضور 50، موافق 50.

الراشد: موافقة على المداولة الأولى.

الزلزلة: قدمت تعديلات وارتات اللجنة اعتماد تعديلين في المادة 50 و84 وهو ما يصب في مصلحة القانون بشكل عام وهما بشان القيمة الاسمية والتصويت التراكمي لمجلس الادارة.

وزير التجارة انس الصالح: لم يتم ذكر التنمية الاسمية للاسهم.

الزلزلة: يقسم رأس مال الشركة ولا تجوز عن 10 فلوس وتصدر الاسهم بالقيمة الاسمية ولا تصدر بقيمة الا بموافقة مجلس الادارة للشركة.

الراشد: اذن موافقة على التعديلات، موافقة المجلس، الان تصويت على المداولة الثانية تصويت بالاسم والاستثناء من المادة 104 من اللائحة.

الحضور 52، موافقة 52.

الراشد: موافقة ويحال الى الحكومة، وننتقل الى قانون المشروعات الصغيرة بعد التعديلات التي قدمت وسيتم التصويت على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104 من اللائحة بتصويت واحد.

الزلزلة: التعديلات هي تعريفات والجانب المالي وتم الاتفاق مع الحكومة على هذه التعريفات.

الراشد: موافقة على التعديلات «موافقة» التصويت بالاسم على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104.

الحضور 52، موافقة 52.

عدنان عبدالصمد: اود ان استوضح فيما يخص قانون الشركات من المقرر استيضاح النص قبل تفسيره.

الزلزلة: النص النهائي للمادة 50 يقسم رأس مال الشركة بحيث لا يمكن تجزأة السهم ويمكن المشاركة في السهم وتصدر الاسهم بالقيمة الاسمية ولا تصدر بادني الا بموافقة مجلس الادارة وتكون القيمة الاسمية للسهم 10 فلوس.

الراشد: موافقة على المداولة الثانية ويحال للحكومة.

دشتي: كل الشكر للاخوة الاعضاء في المجلس الموقر وستستمر وسجل يا تاريخ لانجاز هذا المجلس المثمر.

الزلزلة: نشكر الجميع وهذا انجاز تاريخي بانجاز القوانين الاقتصادية ونتمنى ان نرى الانجاز في الجلسات المقبلة.

انس الصالح وزير التجارة: انجاز القوانين هي خطوة في الاصلاح الاقتصادي وفي خدمة الشباب الكويتي الوطني واتمنى المزيد من الانجاز.

رولا وزير الدولة: استنادا للمادة 181 تطلب الحكومة تقديم بنود الاتفاقيات مع جمهورية جيبوتي وبعض احكام اتفاقية بحل التعاون ومحاكمة الارهاب والفساد.

عاشور: ومن ضمن الاتفاقيات المهمة التي نريد ان يتم تقديمها اتفاقية مركز الطوارئ لمجلس التعاون.

الشليمي: اتمنى ان ترد الحكومة التحية بأحسن منها فنحن مقبلون على قوانين تمس المواطن بشكل مباشر.

عسكر: لدينا قانون تجنيس غير محددي الجنسية يجب الانتهاء من المداولة الثانية وبعد ذلك يتم تقديم الطلبات.

دشتي: الاقتراح بتكليف ديوان المحاسبة التحقيق في موضوع اوليبيا لان تم المناقشة ويجب التصويت على التكليف وتلا الامين العام الاقتراح المقدم حول مشروع المجلس الاولمبي الأسيوي.

الزلزلة: قانون الايجارات يجب تحويله الى اللجنة المالية ولا يكون في التشريعية.

معصومة: نريد تشكيل لجنة مشتركة بين المالية والتشريعية لبحث قانون الايجارات.

الراشد: موافقة تمت الموافقة.

ثم انتقل للتصويت على تقارير اللجنة الخارجية والمتعلق بمجموعة من الاتفاقيات.

عاشور: اللجنة موافقة على جميع الاتفاقيات.

الرئيس: التصويت على الاتفاقيات.

ويوافق المجلس عليها.

التصويت نداء بالاسم بالمداولة الأولى: الحضور 43، موافقة 43.

الراشد: سنصوت على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104 من اللائحة.

العمير: هناك بعض الملاحظات حول هذه الاتفاقيات.

الراشد: تفضل 5 دقائق.

العمير: مركز حالة الطوارئ لمجلس التعاون اتفاقية تم من خلالها تكريم شخصية كويتية بشان البيئة وهذه الاتفاقية امتداد للتكامل الخليجي والكويت تستحق بان تكون مركز لهذا المركز ونود اقرار هذه الاتفاقية لتحقيق التكامل واشكر القيادة السياسية على ذلك وتولي شخص هذا المركز.

الراشد: تستاهل يا دكتور علي وهذا المنصب تشرفه ما يشرفك.

وانتقل المجلس للتصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية والاستثناء من المادة 104.

الحضور 43، الموافقة 43.

الراشد: موافقة ويحال إلى الحكومة.

وزير الخارجية صباح الخالد: اتقدم بالشكر الجزيل لاعضاء لجنة الخارجية والمجلس بشكل عام وهذا يعزز دورنا في الاتفاقيات الثنائية.

وتلا الامين العام مقترح بامتداد الجلسة للتصويت والمناقشة على قانون التحكيم القضائي في المواد المدنية والتجارية.

الراشد: هل يوافق المجلس، موافقة.

مقرر اللجنة يعقوب الصانع: هناك تعديلات جوهرية يعاني منها مرفق القضاء من باب الاستئناف، والطعن في الترقية من باب الاطالة وهناك زيادة في الغرامه المالية حول هذه الادعاءات وهي المواد 43 الخاصة بالشهود وايضا المواد 48 و36 و44 الخاصة بحلف اليمين، وهذه التعديلات طلبها القضاء، حتى يتم تيسير عمل القاضي.

الراشد: موافقة من حيث المبدأ ويثبت التقرير في المضبطة.

وانتقل المجلس الى التصويت على التعديلات مداولة أولى نداء بالاسم: الحضور 44، موافقة 44.

موافقة على المداولة الاولى وسنصوت على المداولة الثانية واستثناء من المادة 104.

الشليمي: لدينا تعديل على المادة 43 الخاصة بشهادة لابد من وجود دليل على القاعدة الشرعية لذلك وعلماء الشريعة رفضوا شهادة الفروع للأصول والعكس.

عبدالصمد: الاستعجال في القضايا يدخلنا في الكثير من اللغط.

حماد: اللجنة التشريعية غير جاهزة لنذهب للبند الآخر.

الصانع: هناك لبس بسيط ولكن كلنا نسعى للانجاز وهذه مشاريع حكومية وكلامك صحيح سيد عدنان.

عبدالصمد: هذا كلام غير معقول لابد ان تكونوا منصفين.

الراشد: ترفع الجلسة لبعد أسبوعين.

خالد العدوة طالب بتنويع مصادر الدخل

الخطوة ليست استبعاداً أو تخلياً عن مبدأ المحاسبة

الدبوس: أجلنا الاستجوابات لدور الانعقاد القادم لإقامة الحجة على الحكومة

قال عضو مجلس الأمة النائب عصام سلمان الدبوس إن قرار المجلس بتأجيل الاستجوابات لدور الانعقاد المقبل لا يمكن أن يكون تخليا عن هذه الأداة المهمة من أدوات المحاسبة وليس استبعادا أو إسقاطا لها وإنما جاء لإقامة الحجة على الحكومة لأن جميع الحكومات السابقة كانت تختبئ وراء حجة أن الاستجوابات المتلاحقة كانت تعيقها عن الإنجاز ولم تترك لها فرصة للعمل بل عطلت مسيرة التنمية في البلاد. وأضاف الدبوس في تصريح صحافي بأن تأجيل الاستجوابات جاء ترجمة لرغبة سمو أمير البلاد بأن يكون هذا المجلس مجلس اداء وإنجاز لتحقيق تطلعات الشعب الكويتي والالتفات لهموم الوطن والمواطنين ورفع المعاناة عن كواهلهم، لافتا إلى أننا إذا كنا نريد تحقيق تطلعات الشارع الكويتي بدفع عجلة التنمية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد وخلق حالة مجتمعية عنوانها التطلع للأفضل فهذا يتطلب منح الحكومة فرصة كاملة للإنجاز فإن قامت بذلك فهذا ما نتطلع إليه وإن لم تفعل فسنا بمحاسبتها، مشددا على أن الهدف ليس تكبيل الحكومة أو إعاقة عملها، داعيا إياها لأن تستثمر هذه الفرصة المتاحة لتسريع الإنجاز وحث الخطا على طريق تحقيق تطلعات وأماني الشعب الكويتي في حل ومعالجة الملفات العالقة والزمنة أو على أقل تقدير وضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ لإيجاد حلول عملية لهذه الأزمات ورسم منهج عملي لتحقيق هذه التطلعات المشروعة.

وأكد الدبوس أن هذا التأجيل للاستجوابات لا يمكن أن يفهم على أنه فرصة مفتوحة للحكومة، مشددا على أن هذه المهلة تنتهي مع بداية دور الانعقاد المقبل وبعدها سيكون لكل حادث حديث، وكفانا تعطيلا لمصالح البلاد والعباد وتسابقا لأن يقوم كل طرف بتحميل المسؤولية في التعطيل للطرف الآخر. وأشار الدبوس إلى أن مبدأ تأجيل الاستجوابات ومنح الحكومة فرصة للأداء وسد الذرائع الحكومية بهذا الخصوص ليس مبدأ جديدا وهي ليست دعوة مبتكرة مذكرا بأنه قدم في العام 2008 اقتراحا برغبة لمجلس الأمة الذي كان عضوا فيه بتأجيل الاستجوابات مدة زمنية محددة لكن تلك الدعوة لم تلق آذانا صاغية آنذاك بحكم الأجواء السياسية التي كانت سائدة لكنها اليوم وجدت طريقها للنور.

وختم الدبوس بالتأكيد على أننا مقبلون على مرحلة سياسية واقتصادية جديدة بأمل الكثيرون منها الإنجاز للبلاد وتحقيق رغبة سمو الأمير والمواطنين في تحقيق التنمية ودفع عجلة التطوير لافتا إلى أن هناك من يتربص بهذا المجلس ويريد الإساءة إليه وعلينا جميعا تفويت الفرصة عليه بالتعاون ومزيد من الانسجام في العمل بين السلطات.

عصام الدبوس